**وثيقة معلومات المشروع**

**مرحلة المفاهيم**

رقم التقرير: PIDA 905

|  |  |
| --- | --- |
| اسم المشروع | المساعدة الفنية لإصلاح قطاع شبكات الحماية الاجتماعية / قطاع الطاقة في مصر (P144305) |
| المنطقة | منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا |
| الدولة | جمهورية مصر العربية |
| القطاع/ القطاعات | قطاع الطاقة العام (50%)، قطاعات أخرى للطاقات المتجددة (10%)، قطاعات أخرى في الخدمات الاجتماعية (40%). |
| أداة الإقراض | قرض استثماري محدد |
| الرقم التعريفي للمشروع | P144305 |
| المقترض / المستلم | جمهورية مصر العربية |
| وكالة تنفيذ المشروع | وزارة الكهرباء والطاقة |
| التصنيف البيئي | ج – غير مطلوب |
| تاريخ إعداد / تحديث وثيقة معلومات المشروع | 22 مارس 2013 |
| تاريخ الموافقة / الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع | 22 مارس 2013 |
| التاريخ التقديري للانتهاء من التقييم | 28 مارس 2013 |
| التاريخ التقديري للحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين | 24 يوليو 2013 |
| القرار | تمت الموافقة على المباشرة في أعمال تقييم المشروع |
| قرارات أخرى |  |

1. **السياق العام للمشروع**

**السياق القطري**

1. تمر مصر حالياً بفترة تحولات سياسية واجتماعية هائلة، والتي بدأت مع ثورة يناير 2011. فالقضايا التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وتوفير الوظائف والحد من الفقر والشفافية وإشراك المواطنين والحوكمة أصبحت في طليعة المناقشات الاجتماعية والاقتصادية. وتشير التجارب السابقة في الدول الأخرى أن مثل هذه التحولات المحفوفة بمخاطر هائلة وشكوك كثيرة من الممكن أن تستغرق أوقاتاً كبيرة بصورة نسبية، وأن المساعدة الخارجية خلال هذه الفترة الانتقالية من الممكن أن تدعم برامج الإصلاح الجذري ويمكنها أيضاً أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية هائلة.
2. ولا تزال مصر، بعد عامين من الثورة، تعاني من ضعف الأنشطة الاقتصادية. ولا يزال معدل النمو منخفضاً إذ زاد معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2.2% في العام المالي 2012، وهذه الزيادة تعد زيادة طفيفة من النسبة التي حققها الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق والتي بلغت 1.8%. واستمر معدل البطالة في الارتفاع ليصل إلى 12.6% في مارس 2012، وتزداد الاضطرابات الاجتماعية مع المظاهرات والاحتجاجات المستمرة. بينما أصبح وضع ميزان المدفوعات أكثر عرضة للمخاطر. وانخفضت الاحتياطات الأجنبية الدولية لتصل إلى 15.1 مليار دولار أمريكي في نهاية أغسطس 2012، مما يعني أنها تكفي 3.1 أشهر من الواردات المتوقعة من الخدمات والبضائع (انخفض الاحتياطي الأجنبي من 26.4 مليار دولار في نهاية يونيو 2011)، مما أدى إلى استمرار الضغوط المالية الهائلة.
3. انخفضت الموارد المالية العامة بصورة كبيرة في العام المالي 2012 مما أدى إلى زيادة الدين الحكومي العام ليصل إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي. زاد العجز الكلي في الموازنة في العام المالي 2012 ليصل إلى 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ونشأ هذا العجز الكبير من جراء انخفاض الإيرادات الضريبية بصورة أكبر من المتوقع وذلك بسبب ضعف النمو وزيادة نسبة الإنفاق على الرواتب والمعاشات التقاعدية ودعم المواد البترولية. وفي الوقت ذاته، انخفض الإنفاق الاستثماري بصورة كبيرة. ودفعت الزيادة في عجز الموازنة في العام المالي 2012 مستوى الدين الحكومي العام ليتجاوز نسبة 80% من الناتج المحلي الإجمالي.
4. شهدت الموازنة الفعلية للعام المالي 2013 انخفاضاً في نسبة العجز ليصل إلى 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الدعم المخصص لعدد من منتجات الطاقة والتي تشمل الكهرباء والغاز الطبيعي المسال، والغازولين ووقود الديزل ووقود البنزين والغاز الطبيعي، ولكن تعديل الموازنة في العام الماضي والتأخير في اتخاذ إجراءات التعديل يعني أن الهدف الأصلي من التعديل لم يعد من الممكن الوصول إليه.
5. تعمل الحكومة باستمرار على احتواء الأزمات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها الدولة، وهي تحاول كذلك تحسين الانهيار الحاصل في الخدمات العامة والتي تشمل انقطاع التيار الكهربائي في جميع أرجاء الدولة والنقص الحاد والمستمر في الوقود والمياه، والاختناقات المرورية وتراكم القمامة في الشوارع. قامت الحكومة مؤخراً، ونتيجة للضغوط الناشئة عن زيادة اختلال توازن الاقتصاد الكلي والحاجة إلى البحث عن ميزان مدفوعات استثنائي وتمويل الميزانية، بتطوير برامج للتعامل مع الدعم الموروث الهائل للطاقة في الموازنة والذي شوه الاقتصاد وأدى إلى حدوث موقف مالي غير مستدام.
6. **الإطار المؤسسي والقطاعي**
7. ارتفع الطلب الإجمالي الأساسي على الطاقة في مصر بمعدل نمو سنوي يبلغ 4.6% في العقدين الأخيرين. ترجع أسباب ارتفاع هذا المعدل إلى التوسع الاقتصادي في الدولة والتصنيع والتغير في أسلوب حياة الناس. وعلى الرغم من ارتفاع الطلب بصورة عالية على جميع أشكال الطاقة، إلا أن استهلاك الكهرباء زاد بصورة جوهرية مما أدي إلى وجود قلق بالغ بشأن احتياجات قطاع الكهرباء من الوقود ووجود أعباء لا يمكن تحملها على الميزانية الحكومية.
8. **قطاع البترول والغاز**: كانت مصر تتمتع بمستوى معقول إلى حد ما في تصدير البترول خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات. وعلى الرغم من ذلك، فإن إجمالي إنتاج البترول انخفض من ذروة إنتاج الدولة من البترول عام 1996 والذي بلغ 935.000 برميل بترول يومياً ليصل إلى المستويات الحالية من الإنتاج والتي تبلغ 685.000 برميل بترول يومياً. وعلى الجانب الآخر، زاد استهلاك البترول بصورة ثابتة مما جعله يستوعب جميع الإنتاج المحلي من البترول منذ عام 2006. حل الغاز الطبيعي محل البترول في كلٍ من الاستخدام المحلي والتصدير. تضاعف إنتاج الغاز الطبيعي ثلاث أضعاف من 21 مليار قدم مكعب من الغاز في عام 2000 ليصل إلى 61.3 مليار قدم من الغاز عام 2010. كان يتم تصدير 30% تقريباً من الإنتاج في شكل غاز طبيعي مسال وغاز مضغوط يتم توزيعه من خلال الأنابيب. أما النسبة الباقية والتي تصل إلى 70% من الإنتاج فكان يتم استهلاكها على المستوى المحلي.
9. يعتبر قطاع الكهرباء هو المستهلك الأساسي للغاز إذ تبلغ نسبة استهلاكه من الغاز حوالي 60% من إجمالي الطلب على الغاز. بينما يستهلك القطاع الصناعي حوالي 11%، في حين أن صناعات الأسمدة والأسمنت تستهلكان نسبة تبلغ 10% و 8% على التوالي. يتم توصيل الغاز الطبيعي أيضاً إلى القطاع السكني من خلال أنظمة توزيع في خطوط أنابيب ذات ضغط منخفض وفي أنابيب للغاز البترولي المسال التي يتم توريدها من قبل تجار التجزئة. تبلغ نسبة كلٍ من الغاز الطبيعي والغاز البترولي المسال 2% من إجمالي الطلب على الغاز، ولكن من المتوقع زيادة هذه النسبة بصورة كبيرة (حوالي 15% كل عام). وأخيراً، تبلغ نسبة استخدام الغاز الطبيعي المضغوط في المركبات حوالي 2% من إجمالي استهلاك الغاز في مصر. قطاع الغاز في مصر، والذي كان حتى عدة سنوات قليلة مضت يعد من مصادر الثورة في مصر، يجد نفسه الآن في موقف مالي عصيب وأصبح في الوقت ذاته غير قادر على تلبية الطلب المحلي على الغاز.
10. خلال حقبة التسعينات، اكتشفت مصر اكتشافات جديدة هائلة من الغاز مما ضاعف احتياطي الغاز المؤكد لدى مصر ثلاثة أضعاف. دفعت هذه الزيادات الهائلة في احتياطي مصر من الغاز الحكومة إلى تشجيع استخدام الغاز على المستوى المحلي، والبحث عن خيارات لتصدير الغاز في شكل غاز طبيعي مسال وغاز طبيعي مضغوط. نجحت الحكومة في تأسيس سوق محلي للغاز حيث بلغ إجمالي الطلب المقدر على الغاز حوالي 50 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وشيدت الحكومة ثلاث قطارات تعمل بالغاز الطبيعي المسال حيث بلغ إجمالي استيعاب هذه القطارات 17 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، وقامت الحكومة، كذلك، بتشييد نظام الخط العربي لأنابيب الغاز والذي تبلغ سعته التقديرية 10 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وعلى الرغم من أن أسعار الغاز على المستوى المحلي ظلت منخفضة، إلا أن الحكومة عرضت على شركات النفط الدولية أسعار أعلى بصورة كبيرة، وذلك من أجل إيجاد الحوافز الضرورية للمنتجين الذين يعملون في ظروف صعبة لتنمية احتياطات الغاز الحالية، واستكشاف احتياطات جديدة من الغاز. كانت الشركات الأجنبية مضطرة إلى بيع حتى ثلثي نصيبها من الغاز إلى شركة الغاز المصرية مقابل أسعار تبلغ 2.65 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. تمت زيادة هذا السعر عدة مرات مؤخراً، وهو حالياً يتراوح بين 3.7 – 4.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. أما سعر الغاز الذي تبيعه الحكومة على المستوى المحلي فيبلغ 1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بالنسبة لقطاع الكهرباء، و 3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للصناعات كثيفة استهلاك الطاقة، و 1.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية للصناعات الأخرى. وفيما يتعلق بالقطاع السكني، فإن السعر ظل يتراوح بين 0.5 – 1.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
11. وفي الوقت الراهن، يتعرض قطاع الغاز لفجوة في الإمدادات تبلغ 10 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. وحالياً تدرس الحكومة استيراد الغاز في شكل غاز طبيعي مسال والذي سيكلف الحكومة ما يتجاوز 10 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وفي حين أن التكلفة الاقتصادية لواردات الغاز غير الكافية يمكن فهمها بصورة جيدة، إلا أن الفعالية المالية لمقترح استيراد الغاز محل شكوك طالما ظلت الحكومة تبيع الغاز بسعر لايذكر يبلغ 1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لقطاع الكهرباء.
12. **قطاع الكهرباء**: الأداء المالي لقطاع الكهرباء في وضع سيء للغاية. استثمرت الحكومة بصورة كبيرة في التوسع في الطاقة الإنتاجية لإمدادات هذا القطاع، إذ تمت مضاعفة طاقة توليد الكهرباء خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2010 لتبلغ 24000 ميجا وات، والتي لا تزال غير كافية لتلبية الطلب على الكهرباء في أوقات الذروة، في حين أن الطلب على الكهرباء يزداد بمعدل يتراوح بين 7 % إلى 8 % سنوياً. بلغت الاستثمارات الحكومية في هذه الفترة الزمنية حوالي 46.5 مليار جنيه مصري (ما يعادل 8.4 مليار دولار أمريكي). كان نصيب القطاع الخاص من هذه المتطلبات الاستثمارية قليلاً للغاية إذ بلغ 350 مليون دولار أمريكي، ولكن النصيب الأكبر من هذه المتطلبات الاستثمارية كان من نصيب القطاع العام والذي نفذته الشركة القابضة لكهرباء مصر. تمتلك الحكومة المصرية الشركة القابضة لكهرباء مصر بالكامل، وتمتلك أيضاً هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة والتي تقوم حالياً بتنفيذ عدد من مشروعات توليد الطاقة الكهربائية من الشمس والرياح. المقرض المحلي الأساسي للشركة القابضة لكهرباء مصر هو بنك الاستثمار القومي المصري، والذي يبدو أنه وصل إلى اقصى حد له مع الشركة القابضة لكهرباء مصر. والمقرضون الأجانب لقطاع الكهرباء هم بصورة أساسية مؤسسات تنموية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، وهذه الأطراف مهتمة أيضاً بالفعالية المالية للشركة القابضة لكهرباء مصر.
13. تعتمد طاقة توليد الكهرباء على 12% من الطاقة الكهرمائية، بينما النسبة الباقية والتي تبلغ 88% تعتمد على الغاز الطبيعي ووقود البترول (السولار). يزداد الاعتماد على وقود البترول عندما يكون هناك نقص في إمدادات الغاز. تهدف استراتيجية الطاقة في مصر إلى زيادة مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء من 12% في عام 2010 إلى 20% بحلول عام 2020. من المتوقع أن تصل مساهمة الطاقة المولدة من الرياح إلى 12%، بينما النسبة الباقية والتي تبلغ 8% ستكون من نصيب الطاقة الكهرمائية والطاقة الشمسية. هذا يعني أن تبلغ مساهمة الطاقة المولدة من الرياح حوالي 7200 ميجا وات بحلول عام 2020. أما مساهمة الطاقة الشمسية في هذه المرحلة، فمن المتوقع أن تظل محدودة بنسبة تبلغ 100 ميجا وات من الطاقة الشمسية المركزة، و 1 ميجا وات من الخلايا الفولت ضوئية. من المتوقع أن يتم تطوير ما نسبته 40% من الطاقة المولدة من الرياح عن طريق القطاع العام، في حين أن القطاع الخاص سيساهم بما نسبته 60% من هذه الطاقة.
14. أدركت الحكومة الحاجة إلى إصلاح قطاع الكهرباء، ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، شرعت الحكومة في الإصلاح وذلك بإعادة التنظيم وتأسيس الشركات المساهمة الخاصة في قطاع الكهرباء من خلال الشركة المساهمة (القابضة) المصرية تحت مسمى الشركة القابضة لكهرباء مصر، وفصل شركات التوليد عن شركات التوزيع والنقل (ست شركات للتوليد، وتسع شركات للتوزيع، والشركة المصرية لنقل الكهرباء، حيث أصبحت جميع هذه الشركات تابعة وتحت إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر). تقوم الشركة المصرية لنقل الكهرباء بإدارة نظام نقل الكهرباء وهي المشتري الوحيد للكهرباء من جميع شركات التوليد، وتقوم ببيع الكهرباء إلى شركات التوزيع والمستهلكين الكبار. تم إنشاء جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في عام 2001 وبدأ العمل فيه في بدايات العام 2002. وعلى الرغم من ذلك، فإن سلطات جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك تجعله قاصراً عن أن يكون هيئة تنظيمية مستقلة، ولا تشمل سلطاته تحديد تعرفة الكهرباء. استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء لا زالت مقتصرة على ثلاث شركات مستقلة منتجة للكهرباء والتي أنشئت في التسعينات من القرن العشرين.
15. وعلى الرغم من هذه الخطوات الأولية لإصلاح قطاع الكهرباء، إلا أن عملية الإصلاح انخفضت وتيرتها بصورة كبيرة، ولم يتم الانتهاء منها من أجل تحقيق أهداف تأسيس الشركات المساهمة الخاصة وهي تحسين الأداء المالي والحوكمة والإدارة والعمليات في قطاع الكهرباء ومرافقه المتعددة. ولذلك، تمت صياغة قانون جديد للكهرباء في العام 2008 وتمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء، ولكن لم يتم تقديمه للمصادقة عليه من قبل البرلمان. من المتوقع أن يتم تقديم مشروع القانون للبرلمان للمصادقة خلال عامي 2013 / 2014، وذلك بعد انتخاب البرلمان الجديد، والذي من المتوقع أن يتم خلال إبريل 2013.
16. تمت صياغة مشروع قانون الكهرباء الجديد للسماح بتغييرات كبيرة في بنية سوق قطاع الكهرباء، والحوكمة والعمليات، وكيفية تمويل هذا القطاع، وكيفية توريد الكهرباء للمستهلكين، والقانون يؤكد تأكيداً بالغاً على تنمية مصادر الطاقة المتجددة وزيادة فعالية الطاقة. تشتمل العناصر الأساسية لهذا القانون على ما يلي:
* تفويض هيئة رقابية بتعزيز استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بتوليد وتوزيع الكهرباء في إطار سوق تنافسية، مع الوضع في الاعتبار مصالح المستهلكين.
* تفويض هيئة رقابية بالمسئولية عن الموافقة على تعريفة الكهرباء.
* إنشاء سوق مزدوجة للكهرباء على مراحل، سوق تنافسية للمستهلكين المستحقين (المستهلكين ذوي الاستهلاك الكهربائي العالي جداً والمستهلكين ذوي الاستهلاك الكهربائي العالي وهم يتمتعون بالحرية لاختيار موردي الكهرباء لهم على أساس عقود ثنائية الأطراف)، وسوق أخرى منظمة للمستهلكين غير المستحقين (المستهلكين ذوي الاستهلاك الكهربائي المنخفض وليس لديهم حرية الاختيار بين موردي الكهرباء).
* فصل الشركة القومية لنقل الكهرباء إلى شركة لتشغيل نظام النقل والتي تمنح أطرافاً ثالثة حق الدخول على الشبكة وتعمل كمشتري وحيد للكهرباء على أساس البيع بالجملة.
* تحديد تعريفة تشجيعية للكهرباء المولدة من مصادر متجددة وذلك من أجل تشجيع مشاركة القطاع الخاص.
1. **ضرورة إصلاح نظام الدعم**: إصلاح نظام الدعم أمر ضروري للغاية لمصر لأن الدولة لم تعد تنتج البترول والغاز بوفرة، في حين أنها تواجه عجزاً غير مستدام في الموازنة. من المعروف أن دعم الطاقة: (1) يؤدي إلى الاستخدام غير الفعال لموارد الطاقة وتشويه التقنيات ذات الصلة، (2) يفيد الأغنياء الذين يستهلكون النصيب الأكبر من الطاقة المدعومة، (3) يفرض أعباءً ثقيلة على الموازنة الحكومية ويعرض الاستدامة المالية للخطر. وعلى الرغم من أن جميع هذه القضايا ذات اهتمام بالغ، إلا أن القضية الأكثر أهمية هي عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية لدعم الطاقة، ومن ثم فهناك حاجة للإصلاح الفوري. ومنذ العام المالي 2005 – 2006، وهي أول مرة يتم فيها احتساب دعم المنتجات البترولية (البترول والغاز) من ضمن بنود الموازنة، زاد الدعم في مصر من 40 مليار جنيه مصري (ما يعادل 7.2 مليار دولار أمريكي) إلى 66 مليار جنيه مصري (ما يعادل 11.8 مليار دولار أمريكي) في العام المالي 2009 – 2010) ثم استمر الدعم في الزيادة بصورة كبيرة ليصل إلى 95.5 مليار جنيه مصري (ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي) في عام 2012.
2. الأعباء العالية لدعم الطاقة والتي تتحملها الموازنة تتضح في نسبة هذا الدعم والتي تبلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012، مما جعله يتجاوز إجمالي الإنفاق على كلٍ من الصحة والتعليم في الموازنة.
3. ولإدراك الحكومة لأعباء دعم الوقود على الموازنة، فلقد شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج لإصلاح نظام الدعم وهو يتكون من مرحلتين على النحو المذكور أدناه.
4. **المرحلة الأولى**: بدأت هذه المرحلة في نوفمبر 2012 ومن المتوقع أن تشتمل على نطاق كبير من إصلاحات الدعم الموجه للمنتجات البترولية وتعرفة الكهرباء.
* أنظمة توزيع جديدة لأنابيب الغاز البترولي المسال (البوتاجاز)، 18 أنبوبة لكل أسرة مستحقة في كل عام ويتم صرفها بموجب كوبون استحقاق (سيتم إضافتها لاحقاً على البطاقات الذكية التي يتم استخدامها لصرف المنتجات الغذائية المدعومة) بسعر يبلغ 8 جنيهات مصرية، بينما يبلغ سعر الأنبوبة لغير المستحقين 30 جنيهاً مصرياً، ويبلغ سعر الأنبوبة للاستخدام التجاري 60 جنيهاً مصرياً.
* زيادة أسعار زيت الوقود الثقيل (السولار) من 1.000 جنيه مصري إلى 2300 جنيه مصري وهذا السعر يشمل قطاع الكهرباء أيضاً.
* زيادة تعريفة الكهرباء بنسبة تبلغ 15.6% في المتوسط، مع نقل في بنود الموازنة من أجل تعويض قطاع الكهرباء عن زيادة أسعار تكلفة المدخلات (زيت الوقود الثقيل والغاز الطبيعي). وأما بالنسبة للأسر، فإن أول شريحة في تعريفة الكهرباء (استهلاك حتى 50 كيلو وات في الساعة) لن يتغير سعرها، بينما سوف يزداد سعر الشريحة الثانية (والتي يبلغ استهلاكها من 50 – 200 كيلو وات في الساعة) بمقدار يبلغ 9.1%. أما أعلى شريحة (والتي يزيد استهلاكها عن 1000 كيلو وات في الساعة) فسوف يزداد سعرها بنسبة تبلغ 39.6%. أما أسعار الاستهلاك التجاري فسوف تزداد بنسبة تبلغ 15%.
* رفع الدعم عن بنزين أوكتان 95، حيث سيرتفع سعره الذي يبلغ حاليا 2.75 جنيهاً مصرياً إلى 5.85 جنيهاً مصرياً.
1. **المرحلة الثانية**: من المتوقع أن يتم الشروع في تنفيذ هذه المرحلة في إبريل 2013، وستكون أسعار البنزين والسولار في هذه المرحلة على النحو التالي:
* ترشيد الدعم على كميات السولار وذلك من خلال توزيع بطاقات ذكية والتي تمنح نسبة محددة من السولار لكل سيارة مستحقة سنوياً على النحو التالي.
* الاستحقاق: يتم توزيع البطاقات الذكية على جميع السيارات التي تبلغ سعتها اللترية 1600 سم مكعب أو أقل.
* الكميات المدعومة: بنزين أوكتان 80: 1800 لتر كل عام، أوكتان 92: 900 لتر (سوف يتم التحقق من هذا الرقم) كل عام. ومن المتوقع أن تكون هذه الكميات كافية لتغطية 50 – 60 كيلو متر يومياً. أما بنزين أوكتان 90 فسوف يتم إلغاؤه.
* الأسعار: السعر المدعوم لن يتغير إذ سيظل ثابتاً عند 0.90 جنيهاً مصرياً و 1.85 جنيهاً مصرياً (لبنزين 80 وبنزين 92 على التوالي). أما تكلفة الأسعار غير المدعومة فتم تحديدها على أساس تكلفة الهيئة المصرية العامة للبترول والتي تقدر على النحو التالي: 3.60 جنيهاً و 4.35 جنيهاً مصرياً (لبنزين 80 و بنزين 92 على التوالي). ذكر بعض المسئولين أنه سيتم تعديل الأسعار غير المدعومة بصفة ربع سنوية وذلك وفق فعالية التكلفة في ربع السنة السابق.
* لم يتم توضيح أي خطوات واضحة تالية.
* قدرت وزارة المالية نصيب الدعم للكميات المدعومة على النحو التالي: بنزين 80، تبلغ نسبة الدعم المخصصة له 70%، أما بنزين 92، فتبلع نسبة الدعم 30%، وعلى هذا، فإن 55% من إجمالي الاستهلاك سوف يتم دعمه.
* وأما بالنسبة للسولار، فهناك وضوح أقل فيما يتعلق بالتنفيذ الفني لعملية إصلاح الدعم. فمن حيث المبدأ، فإن الخطة هي الاستمرار في دعم قطاع النقل (الشاحنات) ووسائل المواصلات العامة، والميكروباص (الحافلات الصغيرة) والزراعة، والري، والصيد. ربما يتم هذا الدعم من خلال البطاقات الذكية ذات المخصصات العالية (على سبيل المثال 10.000 كيلو متر سوف يتم دعمه بالنسبة للميكروباص). أما فيما يتعلق بالأسعار غير المدعومة ، فسوف تزداد من 1.10 جنيهاً إلى 4.15 جنيهاً مصرياً. قدرت وزارة المالية نسب كميات إجمالي الاستهلاك المدعوم للسولار على النحو التالي: قطاع النقل: 100%، الزراعة والري: 100%، الطرق والأعمال التعاقدية: 50%، الصناعة: 46%، السياحة: 0%، الإجمالي: 60% من استهلاك السولار سيظل مدعوماً.
1. وحتى مع تطبيق الإجراءات التي تم ذكرها سابقاً، تظل أسعار المنتجات البترولية وتعرفة الكهرباء أقل من مستويات تغطية التكلفة لهذه المنتجات، ومن ثم فإن التأثير المالي لدعم الوقود على الموازنة الحكومية سوف يستمر حتى يتم صياغة وتطوير استراتيجية شاملة لإصلاح نظام الدعم.
2. شبكات الحماية الاجتماعية. يجب أن يتم إصلاح دعم الطاقة جنباً إلى جنب مع إصلاح شبكات الحماية الاجتماعية في مصر، حيث توجد حاجة ملحة لتماسك هذه الشبكات من أجل توفير حماية أفضل للأسر الفقيرة والضعيفة الموجودة حالياً ، وكذلك تخفيف الآثار العكسية لإصلاح الدعم الموجه للطاقة. يفرض نظام إصلاح الدعم تحديات هائلة حيث من المتوقع أن يكون التأثير العكسي المتناسب مع رفع هذا الدعم أكثر حدةً على الفقراء، على الرغم من أن الأغنياء هم من يحصلون على النصيب الأكبر من هذا الدعم. ووفق النتائج التي توصلت إليها آخر مسوح أُجريت على الأسر، فإن دعم الطاقة يمثل 12% من الإنفاق الأسري في الشريحة الأدنى، بينما تبلغ ذات النسبة للشريحة الأعلى 9% فحسب.
3. تفتقر مصر إلى شبكة حماية اجتماعية مصممة على نحو جيد، والتي يمكنها توفير آلية لتخفيف الآثار العكسية لبرامج إصلاح الدعم الموجه للوقود، والتي يمكن تطويرها وتنفيذها من قبل الحكومة. يعاني نظام شبكات الحماية الاجتماعية الحالي من العديد من أوجه الضعف والتي تشمل التشتت وضعف التنسيق، والتغطية الضعيفة للفقراء، والروابط الضعيفة مع قضايا تعزيز رأس المال البشري، والتأثير الضعيف على برامج مكافحة الفقر، وقلة الفعالية الاجتماعية والاقتصادية. بلغ إجمالي الإنفاق العام على معاشات التضامن الاجتماعي، وهو البرنامج الأساسي غير المدعوم لشبكات الحماية الاجتماعية، 2.58 مليار جنيه في العام المالي 2012، مما يمثل نسبة 0.17% فحسب من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعد نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بدول أخرى والتي تنفق ما بين 1% - 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي على برامج مماثلة. وإذا ما تجاوزنا الأساس المنطقي الاقتصادي، فهناك أيضاً ضغوط سياسية واجتماعية على الحكومة الجديدة من أجل تنفيذ الوعود التي نادت بها ثورة 2011. أوضح استطلاع للرأي أُجري مؤخراً أن نسبة رضاء المصريين عن جهود الحكومة الحالية في مساعدة الفقراء تعد بين أقل النسب في المنطقة، بينما كانت الحاجة إلى الخدمات الحكومية بين أعلى النسب.
4. وعلى هذا الأساس، فإن إصلاح وتعزيز نظام شبكات الحماية الاجتماعية المشتت يعد من القضايا الأساسية. وهذا يتطلب تحسين استهداف ودمج برامح شبكات الحماية الاجتماعية الحالية في برنامج أكثر فعالية والذي يسمح للحكومة بتوفير مزايا أكثر وأهم للفقراء. يعد برنامج التحويلات النقدية الذي يتم تصميمه بصورة جيدة من بين أهم برامج شبكات الحماية الاجتماعية على المستوى العالمي، ويمكنه توفير آلية فعالة لتخفيف أي آثار اجتماعية عكسية لاستراتيجية رفع الدعم عن الوقود والذي يتم تطويره بموجب هذه المساعدة الفنية. أوضحت التجارب الدولية أن وجود برنامج واحد شامل، يتم تصميمه للوصول إلى شرائح مختلفة من الفقراء والمعرضين للفقر، يمكنه أن يتعامل مع أوجه الضعف وفجوات الحماية الاجتماعية الحالية، وذلك من خلال زيادة التغطية، وتحسين برامج الاستهداف، وزيادة حجم المزايا المقدمة وتقليل الازدواجية.
5. أول خطوة يتعين القيام بها في إصلاح مثل هذه العملية هي إنشاء قاعدة بيانات بالفقراء والمعرضين للفقر. يتعين الشروع في هذه الخطوة من خلال دمج قواعد البيانات الحالية، مثل قاعدة بيانات البطاقات التموينية والتي تديرها وزارة الدولة للتنمية الإدارية. وهناك قواعد بيانات أخرى مثل مكاتب المرور، فواتير الكهرباء، والتي يمكن استخدامها من أجل رفع الأسر غير الفقيرة والأسر غير المستحقة من قاعدة بيانات البطاقات التموينية. وزارة الدولة للتنمية الإدارية، والتي تدير حالياً قاعدة بيانات البطاقات التموينية والبطاقات الذكية والتي يوجد بها حوالي 17 مليون أسرة، هي أفضل جهة لإدارة مثل هذه المهمة. ومن خلال دمج هذه البيانات مع قواعد البيانات الأخرى، يمكن تحديد عدد كبير من الفقراء. ومن ثم، يمكن للدعم الفني المقترح أن يدعم وزارة الدولة للتنمية الإدارية في إنشاء مثل قاعدة البيانات هذه والتي من شأنها أيضاً أن تستهدف المستهلكين المعرضين للفقر وذلك من أجل تخفيف آثار نظام إصلاح دعم الوقود.
6. **الأساس المنطقي لصندوق التحول وتدخل البنك**: لا يعد توافر مورداً موثوقاً للطاقة شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي فحسب، بل يعد أيضاً عامل جذب لاستثمارات القطاع الخاص في الدولة. وعلى الرغم من أن مصر كانت تعد في السابق من المصدرين المهمين للبترول والغاز، إلا أنها تكافح في الوقت الحالي لتلبية احتياجاتها المحلية من الطاقة. عدم موثوقية إمدادات الطاقة يهدد الاحتمالات الهشة بالفعل في التوسع الاقتصادي، وتوفير الوظائف والرخاء الاجتماعي. عدم الموثوقية في إمدادات الطاقة أصبح أمراً شائعاً للغاية في قطاع الكهرباء، حيث أصبحت هناك معاناة من العجز الحاد والمتكرر والمنتشر في الكهرباء في السنوات الثلاثة الأخيرة. ومن ثم فإن عدم توافر كميات كافية من الغاز الطبيعي لتزويد محطات الكهرباء بالوقود أدى إلى العجز في إمدادات الكهرباء.
7. حافظ قطاعي الكهرباء والغاز على فعاليتهما في الماضي من خلال أنواع متعددة من الدعم. وعلى الرغم من ذلك، هناك اقتناع كبير حالياً بأن الحكومة لم يعد في مقدورها الاستمرار في توفير دعم الطاقة. وهذا بدوره سيحول قطاعي الكهرباء والغاز إلى قطاعات غير قابلة للاستمرار من الناحية المالية وذلك بناءً على الأسعار الحالية للغاز والكهرباء. من الواضح أيضاً أنه إذا ما تم تعديل أسعار الطاقة على المستوى المحلي بصورة مناسبة، فإن التدفقات النقدية في القطاع العام لن تكون كافية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لقطاعي الكهرباء والغاز. وعلاوةً على ذلك، فمن المعروف أيضاً أن التطورات في قطاعي الغاز والكهرباء متشابكة بصورة هائلة لأن معظم إنتاج الغاز يتم استخدامه في قطاع الكهرباء حيث يتم تسعير الغاز بسعر تافه يبلغ 1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.
8. إن الصورة المعقدة السابقة لعدم المقدرة المالية لقطاعي الغاز والكهرباء جعلت الحكومة تدرس الاستعداد لخطة تحول والتي تتشكل من ثلاث مسارات مترابطة: (1) رفع الدعم عن الطاقة من خلال برنامج متماسك لتعديل الأسعار، (2) الانتقال من إمدادات القطاع العام من الكهرباء والغاز المدعومين إلى الإمدادات من القطاع العام والقطاع الخاص والتي سوف تعمل على أساس تجاري مع خطة دعم شفافة ومستهدفة عندما وحينما تكون هناك حاجة إليها، (3) صياغة خطة حماية اجتماعية والتي من شأنها أن تحمي الفئات المعرضة للفقر من السكان المصريين. يتعين إعداد مسارات التحول هذه وتنفيذها بشكل متناسق ومصمم على نحو جيد ومحسوب.
9. إن الدعم الفني المقترح من قبل الحكومة المصرية من أجل الحصول على التمويل من خلال صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف يركز على مواصلة مسارات التحول الثلاثة المذكورة سابقاً من خلال ثلاث مكونات من الدعم الفني، وهي:
* المكون الأول: المقدرة المالية والتنمية المؤسسية لقطاع الكهرباء.
* المكون الثاني: تسعير الطاقة وإصلاح إحلال الوقود.
* المكون الثالث: تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.
1. وفي كل مكون من المكونات السابقة، يضع البرنامج المقترح في اعتباره العمل الذي يدعمه المانحون الآخرون، ويحدد البرنامج الدعم المطلوب من أجل صياغة سياسة وخطط التنفيذ. لوحظ على وجه الخصوص أن الاتحاد الأوروبي يمول مجموعة من الشراكات مع مصر من أجل تعزيز آلية الإصلاح. والبرنامج الأساسي هو برنامج دعم سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تحسين السياسة وإطار العمل التنظيمي في قطاع الغاز، وتعزيز كفاءة الطاقة، وتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحديث استراتيجية الطاقة طويلة الأمد في مصر. سوف يتم تقديم دعم فني موازي من قبل الاتحاد الأوروبي إلى هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر من أجل تعزيز قدراتها المؤسسية من أجل تنفيذ قانون الكهرباء. يدعم الاتحاد الأوروبي بالشراكة أيضاً مع بنك التنمية الألماني إعداد المخطط الشامل للطاقة المتجددة في مصر.
2. في حين أن أنشطة الدعم الفني التي يمولها الاتحاد الأوروبي تركز على تطوير سياسة ولوائح سوق الطاقة، وبناء قدرات هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر، فإن هذا الدعم الفني المقترح والذي يتم تمويله من قبل صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يهدف إلى تحويل قطاعي الكهرباء والغاز إلى قطاعات تمتع بالمقدرة المالية، وفي الوقت ذاته حماية الفقراء من التأثيرات غير المرغوبة الناتجة عن إصلاح الدعم الموجه للطاقة.
3. يعتمد الدعم الفني المقترح أيضاً على برنامج الطاقة الفعال الممول من البنك الدولي في قطاعي الكهرباء والغاز. أسهم هذا البرنامج إسهامات كبيرة في تعزيز أمان واعتمادية إمدادات الكهرباء، وتطوير الطاقة المتجددة، وتسريع وتيرة توصيل الغاز الطبيعي إلى المساكن، وقدم البرنامج أيضاً الدعم الفني والذي يشمل إجراء دراسات على تسعير الطاقة، وتخطيط عملية توليد الطاقة، وزيادة كفاءة الطاقة. يرتكز هذا الدعم الفني على جميع الأعمال التي تمت سابقاً، وفي الوقت ذاته يركز على صياغة وتنفيذ خطط عمل من أجل تطوير قطاع الطاقة تجاه تحقيق الاستدامة طويلة الأمد.
4. إن الأساس المنطقي للدعم المقدم من البنك الدولي لهذا الدعم الفني، وذلك من خلال العمل على أن يكون الجهة الداعمة لتنفيذ هذا الدعم، كما طلبت الحكومة المصرية، هو الاستمرار في الشراكة مع البنك الدولي من أجل تطوير قطاع الطاقة في مصر من أجل الاستفادة من الخبرات الهائلة التي يتمتع بها البنك الدولي في تنفيذ إصلاح القطاع في المراحل الانتقالية الصعبة. وعلاوة على ذلك، فإن المكون المقترح بموجب هذا الدعم الفني لغرض تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية في مصر من خلال دمج قواعد البيانات للفقراء والمعرضين للفقر سوف يكمل المباحثات الجارية بين الحوكمة في مصر وقرض سياسات التنمية المعنية بشبكات الحماية الاجتماعية. أحد المكونين الأساسيين الشاملين لقرض سياسات التنمية هو حماية الفقراء والمعرضين للفقر من تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية الجارية، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية في مصر. ومن بين أعمال السياسة التي يتم دعمها، استحداث برنامج تحويل النقد والذي يستهدف الفقراء والمعرضين للفقر، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الهشة لبرامج شبكة الحماية الاجتماعية الحالية وضعف استهدافهم وتغطيتهم وكفايتهم. ومن ثم فإن الدعم الفني المقترح سوف يدعم أيضاً الإعداد الفني والمرتبط بالسياسة لهذا البرنامج.
5. **أهداف تطوير المشروع**

سوف يدعم البرنامج المقترح الحكومة المصرية في تقليل معوقات تحسين المقدرة المالية لقطاع الطاقة وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

1. **وصف المشروع**

**اسم المكون**

التطوير المؤسسي والمقدرة المالية لقطاع الكهرباء

إصلاح تسعير الطاقة وإحلال الوقود.

تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية

1. **التمويل** (مليون دولار أمريكي)

|  |  |
| --- | --- |
| **للقروض / الاعتمادات / أخرى** | **القيمة** |
| المقترض | 0.00 |
| صندوق ائتمان قائم بذاته MNA VPU | 6.00 |
| الإجمالي  | 6.00 |

1. **التنفيذ**
2. سوف يتم تقديم الدعم الفني المقترح من قبل وزارة التعاون الدولي وذلك من أجل الحصول على التمويل من صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الجهة المنفذة لمنحة الدعم الفني هي وزارة الكهرباء والطاقة.
3. تم إنشاء لجنة متعددة القطاعات لإدارة المشروع وذلك قبل تقييم المشروع من أجل تقديم التوجيه الاستراتيجي للمساعدة الفنية والدعم، والتنسيق وتوفير الموارد المطلوبة لتنفيذ مكونات المشروع مع العديد من الوزارات المختصة، والهيئات الحكومية والبرامج الوطنية. سوف تراقب لجنة إدارة المشروع تنفيذ مدى تقدم البرنامج وفق تقارير أداء نصف سنوية يتم إعدادها من قبل منسق المشروع، وتتم الموافقة عليها من قبل لجنة إدارة المشروع، ويتم تقديمها للبنك الدولي. سوف تقترح أيضاً لجنة إدارة المشروع على الوزارات المختصة والهيئات الحكومية تنفيذ التوصيات واستراتيجيات القطاع التي سيتم تطويرها من خلال الدعم الفني.
4. ومن أجل ضمان التنفيذ الفعال والمناسب للمشروع، قامت الحكومة المصرية أيضاً بتعيين فريق لإدارة المشروع والذي يرأسه منسق المشروع، والذي سيكون المتحدث الأساسي باسم فريق البنك الدولي، وكذلك من أجل تنسيق تنفيذ أنشطة الدعم الفني مع لجنة إدارة المشروع والوزراء المختصين والهيئات الحكومية. يتكون فريق إدارة المشروع من المسئولين الفنيين عن المكونات الفرعية للدعم الفني، ومسئول المشتريات والمسئول المالي والذي سيكون مسئولاً عن إجراء المعاملات وفق إجراءات البنك الدولي ووضع الإرشادات العامة لكل جوانب القضايا المالية والمشتريات المتعلقة بمشروع الدعم الفني.
5. **سياسات الضمانات أو السياسات الوقائية (شاملة الاستشارات العامة)**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إجراءات الضمانات التي يثيرها هذا المشروع | **نعم** | **لا** |
| **التقييم البيئي (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 1.01**)** |  | × |
| **البيئات الطبيعية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 4.04**)** |  | × |
| **الغابات (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك**4.36 **)** |  | × |
| **مكافحة الآفات (منشور سياسة العمليات** 4.09**)** |  | × |
| **الموارد المادية الثقافية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 4.11**)** |  | × |
| **السكان الأصليون (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 4.10**)** |  | × |
| **إعادة التوطين القسري (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 4.12**)** |  | × |
| **سلامة السدود (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك** 4.37**)** |  | × |
| **المشروعات على المجاري المائية الدولية (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.50)** |  | × |
| **المشروعات المقامة في مناطق متنازع عليها (منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 7.60)** |  | × |

1. **نقطة الاتصال**

**البنك الدولي**

طرف الاتصال: حسام محمد بيدس

الوظيفة: كبير خبراء الطاقة

الهاتف: 5367+235 / 9

البريد الإلكتروني: hbeides@worldbank.org

**الجهة المقترضة / العميل / المستلم**

الاسم: جمهورية مصر العربية

طرف الاتصال: محمد همام

الوظيفة: مساعد الوزير

الهاتف: 202 – 2391 – 2815

البريد الإلكتروني: mhammam@mic.gov.eg

**الجهة المنفذة**

الاسم: وزارة الكهرباء والطاقة

طرف الاتصال: أميرة الملاح

الوظيفة: مدير فريق إدارة المشروع

الهاتف: 202 – 0014 – 22712

البريد الإلكتروني: amira.elmallah55@gmail.com

1. لمعلومات إضافية اتصل بـ:

مكتبة البنك الدولي infoshop

البنك الدولي

1818 شارع H نيو يورك

واشنطن العاصمة 20433

الهاتف: (202) 458 – 4500

الفاكس: (202) 522 – 1500

الموقع على الانترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>